الأمم المتحدة

TD/B/EDE/4/4

Distr.: General
6 November 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

الدورة الرابعة

جنيف، 14–16 تشرين الأول/أكتوبر 2020

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي عن دورته الرابعة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 14 إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – الإجراءات التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي 3

ألف – الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي 3

باء – جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي 3

ثانياً – موجز الرئيس 3

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية 3

باء – المنصات الرقمية واستحداث القيمة في البلدان النامية: الآثار المترتبة على السياسات الوطنية والدولية ... 5

جيم – الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي 14

ثالثاً – مسائل تنظيمية 15

ألف – انتخاب أعضاء المكتب 15

باء – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل 15

جيم – جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي 16

دال – اعتماد تقرير الدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي 16

المرفقات

الأول – تجميع المواضيع المقترحة والأسئلة التوجيهية للدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي 17

الثاني – الحضور 19

مقدمة

عُقدت الدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في قصر الأمم في جنيف، سويسرا، في الفترة من 14 إلى 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بمشاركة حضورية وعن بعد.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

ألف- الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (البند 4 من جدول الأعمال)

1- اتفق فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، في اجتماع عقد في 16 تشرين الاول/أكتوبر 2020، على المواضيع التالية للاجتماع الثاني للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي:

(أ) التقدم المحرز فيما تضطلع به المنظمات الدولية المعنية من عمل في مجال قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛

(ب) الخطوات المقبلة في تنفيذ دليل الأونكتاد المنقح لإنتاج الإحصاءات حول اقتصاد المعلومات؛

(ج) استخدام مصادر البيانات غير الاستقصائية لتكملة القياس التقليدي للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

باء- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (البند 5 من جدول الأعمال)

2- قرّر فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020، إحالة اتخاذ قرار بشأن هذا البند من جدول الأعمال إلى مجلس التجارة والتنمية. وستجمّع أمانة الأونكتاد المواضيع المقترحة الواردة من الدول الأعضاء بشأن جدول الأعمال والأسئلة التوجيهية (انظر المرفق الأول) وستعرضها على المكتب الموسع للمجلس لينظر فيها، على أن يقرر المجلس في جدول الأعمال المؤقت.

ثانياً- موجز الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

3- أدلى الأمين العام للأونكتاد ببيان تلته بيانات لممثلي الوفود التالية: المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ ودولة فلسطين؛ وكوت ديفوار؛ وغينيا؛ والهند؛ وكينيا.

4- وأكد الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية، أن أهمية فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لم يسبق أن كانت أكبر منها الآن، مع زيادة إبراز جائحة

مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لقيمة التكنولوجيات الرقمية. فهناك عدد أكبر من الناس يتسوقون على شبكة الإنترنت ويعتمدون عليها بشكل متزايد، ولكن بسبب استمرار الفجوات الرقمية، تتعذر على الكثيرين الاستفادة الكاملة من فرص الرقمنة. وهكذا أصبح التركيز على خلق القيمة وتحصيلها في الاقتصاد الرقمي أكثر أهمية منذ تفشي الجائحة. وقد تأكّد أكثر الدور المهيمن الذي تلعبه المنصات الرقمية العالمية، حيث إن معظم الحلول الرقمية المستخدمة في مواجهة الأزمة تقدمها قلة من الشركات الكبرى التي يوجد معظمها في الصين والولايات المتحدة الأمريكية. بل إن الحاجة إلى معالجة الفجوات الرقمية ونقاط الضعف في الاقتصادات الرقمية للدول الأعضاء أصبحت أكثر حدة. ولتحقيق انتعاش أفضل، ينبغي أن يظل البعد الرقمي في أعلى قائمة الخطة والاستجابات السياساتية من أجل تحقيق التوازن بين الفرص والمخاطر التي ينطوي عليها ذلك. وذكر الأمين العام أنه ينبغي للحكومات أن تبلور، في حوار مع أصحاب المصلحة الآخرين، شكل الاقتصاد الرقمي، وأن تتخذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي كليهما. فالاختلافات في الجاهزية الرقمية وارتفاع مستويات تركيز القوة السوقية تتطلب إصلاحاً هيكلياً للسياسات واللوائح، لضمان التوزيع العادل للمكاسب الناجمة عن الاضطراب الرقمي. ولتحقيق الإمكانات الإنمائية للاقتصاد الرقمي، يلزم التعاون الدولي والحوار السياساتي لمعالجة الفجوة غير المتكافئة بين المنتجين والمستهلكين، وفي الوقت نفسه إدراج ترتيبات مرونة كبيرة لمراعاة التفاوتات في الجاهزية الرقمية.

5- وقدمت أمانة الأونكتاد وثيقة المعلومات الأساسية عن المنصات الرقمية واستحداث القيمة في البلدان النامية والآثار المترتبة على السياسات الوطنية والدولية (TD/B/EDE/4/2). فالرقمنة تحول الاقتصادات من خلال تزايد أهمية البيانات والمنصات الرقمية، مما يتيح فرصاً وتحديات ويؤثر على التقدم المحرز في جميع أهداف التنمية المستدامة. وفي سلاسل قيمة البيانات، ترتفع القيمة الاقتصادية للبيانات بمجرد معالجتها لتصبح معلومات استخباراتية رقمية يمكن تحويلها إلى نقد. فالاختلافات في الجاهزية الرقمية توشك أن توسع أوجه انعدام المساواة، وتحتاج البلدان النامية إلى تحسين جاهزيتها ومعالجة الفجوات الكبيرة المتبقية المتصلة بإمكانية الاتصال الإلكتروني، والمهارات والقدرات، والأطر القانونية والتنظيمية، والبنية التحتية للبيانات. وتتركز جغرافية الاقتصاد الرقمي بدرجة عالية في الصين والولايات المتحدة. ومع ذلك، يمكن أن تكون المعرفة المحلية ميزة تنافسية هامة للتمكين من إيجاد حلول مصممة خصيصاً، ولكن هناك اختناقات كبيرة في النظم الإيكولوجية الرقمية لتنظيم المشاريع والابتكار في البلدان النامية. ويمكن استخدام الفرص المستمدة من البيانات والمنصات الرقمية لأغراض التنمية، مما يساعد على خفض تكاليف المعاملات، وتوسيع حجم السوق والسماح بتحقيق وفورات الحجم، وتوفير فرص العمل وزيادة خيارات السلع والخدمات المتاحة بتكلفة أقل، وفي الوقت نفسه يمكن للشركات الناشئة في البلدان النامية أن تجد فرصاً في فئات منتجات جديدة أو أسواق متخصصة لا تخدمها المنصات العالمية. بيد أن التحديات تشمل محدودية الإحصاءات المتاحة لتصميم حلول سياساتية؛ والهيمنة السوقية المتنامية للمنصات العالمية؛ والقيود على إمكانية الوصول؛ والتهديدات التي تتعرض لها النظم الإيكولوجية المحلية للابتكار؛ والإدارة المثلى للضرائب على المنصات العالمية؛ والعمل العرضي من دون شبكات أمان؛ والقضايا المتعلقة بالسيادة على البيانات، وتدفق البيانات عبر الحدود. وهناك خطر من أن تكون البلدان النامية في وضعيات التبعية في سلسلة القيمة العالمية للبيانات. وينبغي أن يعكس واضعو السياسات مسار الاتجاه نحو اتساع أوجه انعدام المساواة، وينبغي أن ينطوي فعل ذلك على تحول في تركيز السياسات من الاستخدام والاستهلاك إلى الإنتاج والابتكار، وذلك بهدف التوزيع العادل لتكوين الثروة في الاقتصاد الرقمي. ومن المجالات السياساتية التي تتطلب اهتماماً خاصاً تعزيز الجاهزية وتنظيم المشاريع الرقمية، ورقمنة المؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمجالات المتصلة بالبيانات والمنافسة والضرائب وأسواق العمل والتعاون الإنمائي. ومن أجل

تحول رقمي شامل للجميع، ينبغي أن تُدعم الجهود المصممة خصيصاً للأهداف الوطنية في البلدان النامية بمزيد من الدعم الدولي. وأخيراً، عرضت الأمانة الأسئلة التوجيهية الأربعة التي يتعين النظر فيها، على النحو التالي:

(أ) كيف يتم استحداث القيمة في أنشطة الاقتصاد الرقمي وما هي الآثار المترتبة على البلدان المتفاوتةِ مستويات الجاهزية الرقمية؟

(ب) ما هي الفرص والتحديات التي تواجهها البلدان النامية في مجال استحداث القيمة عند التعامل مع المنصات الرقمية العالمية؟

(ج) ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسات الوطنية لمساعدة البلدان على استحداث القيمة وتحصيل المزيد منها، بما في ذلك تجسير الفجوات الرقمية، وتعزيز تنظيم المشاريع الرقمية، وتسخير المنصات الرقمية المحلية؟

(د) ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه صنع السياسات والتعاون الدوليان في تعزيز اقتصاد رقمي أكثر شمولاً للجميع؟

6- وشدد العديد من المندوبين على أهمية استحداث القيمة وتحصيلها في الاقتصاد الرقمي، مبرزين دور البيانات، الذي أصبح أكثر وضوحاً مع تسارع الرقمنة الناتج عن الجائحة. وجرى التركيز بشكل واسع على كون الاقتصاد الرقمي يتيح فرصاً، ولكنه يطرح أيضاً تحديات كبيرة فيما يتعلق بالتقاسم العادل للمكاسب، المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاحتكار وتركيز القوة السوقية، وهو أمر تلزم معالجته. وتواجه المرأة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الحرمان بوجه خاص. وسلط أحد المندوبين الضوء على المشاكل المتصلة بقلة إمكانية النفاذ إلى الأسواق على المنصات العالمية في بعض البلدان النامية. وشدد عدة مندوبين على ضرورة تحسين البلدان النامية لقدراتها الرقمية، وانخراطها في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي واستفادتها منهما، وسلطوا الضوء على الدور الذي يمكن أن يلعبه الأونكتاد في هذا الصدد.

باء- المنصات الرقمية واستحداث القيمة في البلدان النامية: الآثار المترتبة على السياسات الوطنية والدولية (البند 3 من جدول الأعمال)

7- نظم فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، خمس مناقشات مائدة مستديرة.

1- استحداث القيمة في الاقتصاد الرقمي

8- تناول المحاورِ في المناقشة الأولى، وهو مؤلف عدة كتب عن التكنولوجيا والممارسة السياسة ومؤسس موقع (The Syllabus)، الجزء الأول من السؤال التوجيهي الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي، وهو كيف تستحدث القيمة في أنشطة الاقتصاد الرقمي؟ وأشار المحاور إلى أن مفهوم الاقتصاد الرقمي غامض، حيث يشمل مجالات نشاط مختلفة في التوجه والجمهور المستهدف وطريقة توليد القيمة. ويركز المجال الأول على المستهلكين والأفراد ويهيمن، على الرغم من محدوديته، على معظم المناقشات بشأن الاقتصاد الرقمي. ويشمل ذلك المنصات التي تسهل أساساً التجارة، حيث يستخدمها الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن أيضاً عدد قليل من العلامات التجارية الكبيرة، لشراء وبيع المنتجات، وكذا منصات وسائل التواصل الاجتماعي ومحركات البحث على الإنترنت التي تعمل أساساً كشركات إعلان. وتستفيد المنصات الأكبر حجماً من انخفاض التكاليف، وكذا من حجمها

وظروف العمل غير المستقرة والوصول إلى البيانات، وهو ما يتيح لها البقاء في طليعة المنافسة ويثير شواغل بشأن الإخلال بالمنافسة. غير أن هذا التركيز الضيق لا يكشف أي شيء عن الأجزاء الأكثر خفاءً في الاقتصاد الرقمي، وهي بيع خدمات الحوسبة السحابية أو قضايا المنافسة والذكاء الاصطناعي المتصلة بالخدمات، وهي المجال الذي تتركز فيه معظم الأموال والاستثمارات في البحث والتطوير في الاقتصاد الرقمي وتُحقق فيه أرباح كبيرة. وتستخدم هذه الطبقة الثانوية من البيانات لتطوير نماذج الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيات أكثر تقدماً. وتوفر المنصات الرقمية الشعبية، التي كثيراً ما تدعمها رؤوس أموال المجازفة، خدمات مجانية أو أقل تكلفة للحصول على حصص في السوق، ولكن بمجرد تحقيق أهدافها، قد تُرفع الأسعار وتُدخل تعديلات على نماذج الأعمال. وأشار المحاور إلى الحاجة إلى دراسة الاستثمارات الكبيرة في قطاع التكنولوجيات الرقمية. وهناك صلات واسعة وواضحة بين جانب المستهلك، وهو عادة ما يُطرح باعتباره تافها، والجانب ذي المنحى الخدماتي الأكثر تطوراً والأكثر تركيزاً وكثافة من الناحية التكنولوجية، ولا سيما الخدمات المقدمة إلى الحكومات والشركات. وهناك حاجة إلى نموذج أفضل للكيفية التي يترابط بها الجانبان. وهذه مسألة من مسائل المنافسة الجيوسياسية، لتحديد من سيهيمن على الجزء الأكثر تقدماً من الاقتصاد الرقمي، وخاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية، ولا سيما البنية التحتية المقدمة كخدمة. وأشار المحاور إلى أن النماذج البديلة للتنظيم الاجتماعي التي تعامل فيها الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي كمرفق عام يمكن أن تساعد على جعل الاقتصاد أكثر إنتاجية ويمكن أن تطلق عقال مزيد من الابتكار والتعاون ونماذج الأعمال البديلة.

9- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، كررت وفود عديدة تأكيد وجود فرص لاستحداث القيمة في الاقتصاد الرقمي، لكن الفجوات الرقمية الكبيرة، لا سيما بالنسبة للنساء والمؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذا محدودية القدرات في البلدان النامية، تطرح تحديات كبيرة أمام شمول الجميع. وفي هذا الصدد، سلط أحد المندوبين الضوء أيضاً على التحديات المتعلقة باللغات. وكان هناك تركيز واسع على الحاجة إلى بناء القدرات الرقمية، وذلك لكي تنخرط البلدان في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وتستفيد منهما. وإضافة إلى ذلك، من أجل توزيع عادل للمكاسب، ينبغي التصدي للاتجاهات الاحتكارية وتركيزات القوة السوقية في عدد قليل من المنصات الرقمية. وسلط العديد من الوفود الضوء على مختلف المجالات السياساتية التي يلزم التحرك فيها، بما فيها تطوير البنية التحتية الرقمية والمهارات الرقمية؛ وإنشاء أطر قانونية وتنظيمية مناسبة؛ وتوفير فرص الحصول على التمويل؛ وكذا سياسات صناعية لتطوير الاقتصادات الرقمية المحلية، بما في ذلك المنصات المحلية؛ وسياسات لتعزيز الوعي والمعرفة والثقة؛ وسياسات متعلقة بالمنافسة والضرائب ونقل التكنولوجيا. واعتُبر الحوار السياساتي الدولي أمراً أساسياً في هذا السياق. وهناك تركيز واسع على كون تسريع عملية الرقمنة الناجم عن جائحة كوفيد-19 قد زاد من استعجالية معالجة هذه الإجراءات السياساتية.

2- الآثار المترتبة على البلدان المتفاوتة مستويات الجاهزية الرقمية

10- ضم المشاركون في المناقشة الثانية، التي ركزت على الجزء الثاني من السؤال التوجيهي الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي - ما هي الآثار المترتبة على البلدان المتفاوتة مستويات الجاهزية الرقمية؟- مدير مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات؛ ورئيس وحدة التجارة الدولية، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والمدير التنفيذي لبحوث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا؛ والرئيس المؤسس لفرع آسيا من شبكة 'ليرن' (LIRNE)) [مبادرات التعلم بشأن إصلاحات شبكة الاقتصادات الشبكية].

11- سلط المحاور الأول الضوء على الفجوة الرقمية الواسعة في الوصول إلى الهياكل الأساسية والأدوات والمنصات الرقمية واستخدامها، وهو ما كانت له آثار على الاقتصادات والتنمية الوطنية. وقد أظهرت الجائحة عدم إمكانية الوصول إلى الحلول الرقمية وإمكانية الاتصال الإلكتروني بين العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما في البلدان النامية. والحصول على إمكانية حقيقية للاتصال الإلكتروني أمر حاسم للاستمرارية أثناء الجائحة، بالنسبة للأفراد والشركات والحكومات. وعلى صعيد الاقتصاد الوطني، كان المقصود حتى الآن بتحسين إمكانية الاتصال الإلكتروني عموماً هو قدرة أكبر على الصمود والانتعاش بسرعة أكبر. وقد جرى الدفاع عن تعميم إمكانية الاتصال الإلكتروني لسنوات عديدة، ومع ذلك لا يزال عدد كبير جداً من الناس مستبعدين من فوائده. وفي أعقاب هذه الجائحة، ومن أجل بناء ما يلزم من قدرة اجتماعية واقتصادية على الصمود لمواجهة حالات الطوارئ في المستقبل، هناك حاجة إلى العمل بأقصى قدر ممكن من الجهد والسرعة لتحقيق فوائد التكنولوجيات الرقمية للجميع. ويتطلب ذلك استثمارات كبيرة. ولن تكون البنية التحتية وحدها كافية؛ بل من الهام أيضاً معالجة حواجز متعلقة بالقدرة على تحمل التكاليف والمهارات والحصول على الأجهزة. وتنبغي مواجهة التحديات الكبيرة بروح جديدة من التعاون، وبرؤية وتصميم على جعل تعميم إمكانية الوصول أولوية أساسية. وسلط المحاور الضوء على عدة مبادرات في هذا الاتجاه، وشدد على أن الجائحة كانت بمثابة جرس تنبيه لمضاعفة الجهود من أجل ربط العالم. ويعني عدم ترك أي أحد خلف الركب عدم ترك أي أحد من دون إنترنت، حتى يتسنى تسخير إمكانات الاقتصاد الرقمي لفائدة الجميع.

12- وناقش المحاور الثاني مدى الجاهزية لاستحداث القيمة في الاقتصاد الرقمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتحصيلها، بما في ذلك في سياق الجائحة. وأشار إلى أن معدل انتشار الهواتف المحمولة في أمريكا اللاتينية بلغ نسبة 100 في المائة، ولكن معدل انتشار الإنترنت يبلغ نحو 50 في المائة وأن المنطقة مستهلك نشط للتجارة الإلكترونية ولكنها ليست منتجة أو مصدرة نشطة. وخلال هذه الجائحة، نمت التجارة الإلكترونية الداخلية بسرعة، ولكن يبدو أن التجارة الإلكترونية العابرة للحدود قد تراجعت. وأضاف أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تواجه تحديات كبرى في مجال الجاهزية للتجارة الإلكترونية، بما في ذلك ما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الإنترنت، وكفاءة شبكات اللوجستيات، والوصول إلى وسائل الدفع الإلكترونية، وكذلك فيما يتعلق بضعف مستويات الجاهزية للتجارة الإلكترونية في أوساط الأعمال التجارية. وهناك تباين واسع بين البلدان فيما يتعلق بالجاهزية للتجارة الإلكترونية، وفوارق كبيرة في مدى إدراج الاستجابات السياساتية في الاستراتيجيات الوطنية المتوسطة الأجل لتنمية التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية. وأخذت بعض الحكومات بتدابير دعم للتجارة الإلكترونية، ولتيسير إمكانية الوصول إلى الإنترنت، واللوجستيات، ومعالجة جمركية أكثر كفاءة، وجاهزية الأعمال التجارية، وطرق الدفع. وأخيراً، أشار المحاور إلى أن المنطقة غير مستعدة كثيراً لتحصيل القيمة لأنها ليس لها إلا القليل من "الشركات السريعة الصعود" (unicorns) ومنظمي مشاريع التجارة الإلكترونية، وقلة من رأس المال البشري المتخصص، والقليل من الضرائب المحددة والاستراتيجيات الوطنية؛ وسلط الضوء على القيود المفروضة على جمع إحصاءات جيدة لتنوير عملية وضع السياسات في الاقتصاد الرقمي.

13- وتناول المحاور الثالث مسألة الجاهزية للاقتصاد الرقمي في أفريقيا، مشيراً إلى أن الاقتصاد الرقمي يتجاوز التجارة الإلكترونية. فعموده الفقري هو الترابط المفرط من خلال الترابط المتنامي بين الناس والمؤسسات والآلات الناتج عن استخدام الإنترنت، والتكنولوجيا النقالة، والبيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء. ويتيح هذا فرصاً ويولد مخاطر. فالتجارة الإلكترونية تتيح مزيداً من الظهور للمنتجات الآتية من أفريقيا، وكذا توسع الأسواق والوصول إليها باستثمارات مالية أقل بكثير من الاستثمارات المطلوبة في التجارة التقليدية، وهو ما يُترجم إلى خلق مناصب عمل وفرصاً

لتحقيق نمو اقتصادي وتنمية شاملين للجميع ومستدامين. ولذلك، يلزم وضع جدول أعمال طموح على المستوى الأفريقي في مجالات مثل البنية التحتية الرقمية، واللوجستيات، والإجراءات الجمركية، وتدفقات البيانات، والضرائب، ودمج أساليب الدفع، إلى جانب أمور أخرى، من أجل اكتشاف أفضل الممارسات القارية وتعزيز المواءمة على الصعيد الإقليمي. وفيما يتعلق بالمخاطر، سلط المحاورون الضوء على التفاوت في المشهد العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تتركز المنصات المهيمنة التي تحصد فوائد الاقتصاد الرقمي في الاقتصادات المتقدمة. وقد أدى ذلك إلى تفاقم أوجه انعدام المساواة الآخذة في الاتساع بين البلدان والمناطق المفرطة الرقمنة والناقصة الترابط، وكانت له آثار على المنافسة، وحماية البيانات وملكيتها، وحماية المستهلكين والضرائب، وسياسات العمالة وتنظيمها في أفريقيا. وتحدث المحاور بتفصيل عن اتجاهات التحول إلى المنصات في أفريقيا مع وجود أنواع مختلفة من المنصات والفرص الرقمية للعمل القائم على المنصات. وتعني الجاهزية الرقمية لشمول الجميع معالجة القضايا المتصلة بالقدرات والوصول المادي والعوامل الاجتماعية الاقتصادية والديموغرافية، وكذا الحقوق والثقة. وفيما يتعلق بالاعتبارات السياساتية، أشار المحاور إلى أن أوجه انعدام المساواة خارج الإنترنت تحاكي تلك الموجودة على الإنترنت. وإلى جانب التصدي لتحديات الإمداد بالهياكل الأساسية المتصلة بالفجوة الرقمية، يلزم اتباع نهج يشمل الحكومة بأسرها لمواجهة تحديات انعدام المساواة الرقمية على جانب الطلب. ونظراً للطابع العالمي للإنترنت، فإن الأطر السياساتية والتنظيمية الرقمية تتطلب اتساقاً سياساتياً دولياً وتنسيقاً في مختلف مجالات السياسات، ويمكن لزيادة التعاون والتكامل الإقليمي للأسواق أن ييسر قيام نظام إيكولوجي رقمي إقليمي يتسم بالقابلية للتشغيل المتبادل والدينامية والتنافسية. وأخيراً، أكد المحاور على أن عملية إعادة البناء الاقتصادي بعد الجائحة ينبغي أن تهيئ بيئة آمنة وموثوقة للتجارة الرقمية وتدفقات البيانات.

14- وركز المحاور الرابع على تحقيق القيمة في البلدان التي تختلف فيها مستويات الجاهزية. فاستحداث القيمة وتحصيلها يعني زيادة الإيرادات المحلية وفرص عمل أكثرَ وأفضل. وإدارة موقع شبكي لا تحقق قيمة لوحدها، إذ اللوجستيات أساسية للتجارة الإلكترونية المتجهة من الأعمال التجارية إلى المستهلك. ففي سري لانكا، على سبيل المثال، يجري الكثير من أنشطة الشركات في التجارة الإلكترونية خارج البلد، بسبب الأنظمة الجمركية التي تعني أن الصادرات تمر عبر وسيط محلي في الولايات المتحدة، كما أن تغيير مثل هذه الأنظمة يسمح الآن للصادرات بمغادرة سري لانكا مباشرة، وهو ما يلغي التكاليف الإضافية. وقد أبرزت الاضطرابات الناجمة عن الجائحة الحاجة إلى معالجة جميع مكونات سلسلة القيمة في التجارة الإلكترونية، بما في ذلك القدرة على معالجة الارتفاعات السريعة في الطلب في الوجهات البينية الشبكية والهاتفية؛ والاستعمال الأمثل للمستودعات؛ وتسليم الميل الأخير؛ وخيارات الدفع. وذكر المحاور أن الربط بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتوافر الأجهزة، وانخفاض الأسعار شروط ضرورية، ولكن هناك أيضاً شروط كافية يتعين الوفاء بها، مثل تحسين اللوجستيات ووسائل الدفع والأمن والثقة والإنصاف.

15- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أعرب العديد من المندوبين عن قلقهم إزاء ما تبقى من فجوات رقمية، وقيود تحد من الجاهزية للتجارة الإلكترونية، وارتفاع مستويات تركيز الأسواق، والقدرة الاحتكارية للمنصات الرقمية، وهو ما يصعّب تحقيق توزيع عادل للفوائد المتأتية من التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وتنبغي معالجة الفجوات الرقمية التي تتجاوز إمكانية الاتصال الإلكتروني وتشمل قدرات معالجة البيانات. وبما أن البيانات عامل رئيسي في استحداث القيمة، ثمة قلق آخر يتعلق بمن يستأثر بالبيانات ليتمكن من الحصول على الاستخبارات الرقمية وتحويلها إلى نقد. وهناك أيضاً مشاكل تتعلق بالمهارات، والهياكل الأساسية (بما في ذلك الكهرباء)، ونظم الدفع، ومستويات الاستثمار المحلي، وعدم فعالية الأطر التنظيمية في البلدان النامية. وقد أعطت الجائحة زخماً أكبر

لديناميات الرقمنة وزادت من استعجالية التصدي للتحديات ذات الصلة. وشاطر العديد من المندوبين والخبراء الخبرات الوطنية، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالجمارك، والفجوات الجنسانية، والهياكل الأساسية وتنمية المهارات. وسلط بعض المندوبين والخبراء الضوء على ضرورة أن تدمج البلدان النامية البعد الرقمي في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وأن يكون لها حيز سياساتي. وذكر العديد من الوفود أن التعاون والدعم الدوليين أمران حاسمان، وأشارت بعض الوفود أيضاً إلى ضرورة أن تكون القواعد الدولية مواتية لتنمية الصناعات المحلية.

3- الفرص والتحديات التي تواجهها البلدان النامية في مجال استحداث القيمة عند التعامل مع المنصات الرقمية العالمية

16- ضمّ المشاركون في المناقشة الثالثة التي ركّزت على السؤال التوجيهي الثالث لفريق الخبراء الحكومي الدولي – ما هي الفرص والتحديات التي تواجهها البلدان النامية في مجال استحداث القيمة عند التعامل مع المنصات الرقمية العالمية؟ – المدير الأقدم للبحوث، في 'كاريبو ديجيتال'؛ ومستشاراً أقدم في شركة 'بانكبال فرونتير أسوشيتس غلوبال'؛ والمؤسس المشارك ورئيس رابطة التجارة الإلكترونية، ميانمار؛ والمدير الأقدم لوضع الاستراتيجيات والسياسات، في جمعية الإنترنت.

17- ناقش المحاور الأول سبل عيش المنصات الرقمية العالمية، مشيراً إلى أن المنصات تغير سبل العيش من حيث كيفية عثور الناس على عمل وكيفية بيع المؤسسات الصغيرة للسلع والخدمات. وقدم المحاور إطاراً لسبل عيش المنصات يستند إلى دراسات مختلفة في البلدان النامية وإلى الآثار السياساتية فيما يتعلق بالإدماج الرقمي والاقتصادي. ويتجاوز اهتمام المنصات ربطَ المشترين بالبائعين؛ وهناك عناصر مختلفة تتعلق بتجارب سبل عيش المنصات، بما في ذلك التجارب الذاتية والاقتصادية والتجارب المتعلقة بالتنمية البشرية. وهناك أيضاً مجموعة واسعة من أنواع سبل عيش المنصات، وهي المحلية أو العالمية، والفردية أو المؤسسية، والقائمة على العمل أو المبيعات. وتشمل ممارسات المنصات الظهور في عمليات البحث والاكتشافات، والتنافس في الأسواق الرقمية، والتواصل من خلال التجارة الاجتماعية. فضمان أن يعمل التحول إلى المنصات لصالح تأمين سبل العيش تحدٍ من تحديات السياسات والتصميم في مجال التنمية الرقمية. وعادة ما تعمل المنصات بشكل جيد لفائدة المستهلكين ولكنها أقل نفعاً بالنسبة للمنتجين وهناك حاجة متزايدة إلى محو الأمية الرقمية والابتكار. وتجمع الشركات الرقمية العالمية البيانات والرؤى عبر جميع المجالات وعبر منصات متعددة ويمكن أن تضيف قيمة للبائعين، لكن يمكنها أيضاً منع الاختيار والاستئثار بالقيمة وتصعيب ازدهار المنصات المحلية والإقليمية. وأخيراً، سلط المحاور الضوء على تحدٍ يتعلق بعدم تجانس الاستخدام، إذ تُستخدم المنصات نفسها بطرق مختلفة لتلبية احتياجات مختلفة، ويمكن أن تكون المهارات اللازمة متشابهة ولكن يجب استخدامها بطرق مختلفة في قطاعات مختلفة. ولذلك، يمكن النظر في طرق عديدة مختلفة في التعامل مع المنصات الرقمية العالمية.

18- وركز المحاور الثاني على تسريع التجارة الرقمية الشاملة للجميع. ويمكن للمنصات تسريع تعميم الخدمات المالية الرقمية ويمكن للمنصات الفائقة جذب المستهلكين ومساعدتهم على اكتشاف طرق ليصبحوا منتجين. وتبيع المؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الإنترنت ولكنها تكافح لكي تنمو، ويمكن أن يكون العمل الذي تتيحه المنصات طريقاً إلى سبل العيش وأخذ الصبغة الرسمي. ومن المهم التعجيل بتوسيع الاقتصاد الرقمي بطريقة شاملة للجميع، من أجل زيادة الإنتاج وكسب الدخل. وفي مجال استحداث القيمة في الاقتصاد الرقمي، تمتلك المنصات الرقمية العالمية حصصاً في السوق وتعمل كحارس بوابة، وتستفيد من "لزوجة" النظام الإيكولوجي الرقمي وتسيطر على بيانات هامة للأعمال. ويحصل المستهلكون والمشترون ذوو الدخل المنخفض على خيارات أكثر،

وقيمة أفضل لقاء المال، واليُسر وتوليد للدخل، كما يمكن للمؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والباعة غير الرسميين أن يزيدوا من الدخل، وإمكانية للوصول إلى الأسواق، والكفاءة. وتعمل المنصات كمحركات لرقمنة النظام الإيكولوجي للتجارة الإلكترونية الرقمية، وتتيح فرصاً لإضفاء الطابع الرسمي عليها، وفي الوقت نفسه هناك حاجة إلى توحيد العمليات واللوائح. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا يزال اعتماد التجارة الإلكترونية في مرحلة مبكرة في العديد من البلدان النامية. وأخيراً، استعرض المحاورون مختلف حواجز ونتائج ومخاطر المنصات الرقمية العالمية، مثل خطر تفاقم أوجه انعدام المساواة، التي فاقمتها آثار جائحة كوفيد-19. وتنبغي إتاحة التجارة الرقمية من أجل دعم فرص سبل العيش وتعزيز النمو الاقتصادي، ويمكن للمنصات العالمية أن تتعلم من الظروف المحلية والإقليمية؛ وبدلاً من أن تكون ذات طبيعة استخراجية، يمكنها أن تلعب دوراً في استحداث القيمة لفائدة المنتجين والعمال المحليين.

19- ونظر المحاور الثالث في الفرص المتاحة للبلدان النامية والمخاطر التي تواجهها مع توسع المنصات العالمية. ففي ميانمار، على سبيل المثال، هناك تحديات تتعلق بكونه بلداً نامياً وكونه لا يمتلك سياسة حكومية محددة للتعامل مع تأثير هذه المنصات. وتحصل المنصات العالمية على النقد من بيانات المستهلكين من ميانمار، مما يساعد اقتصاداتها الخاصة. وقد وفرت البيانات الضخمة رؤى ومكّنت من اتخاذ قرارات تعتمد على البيانات، ولكن استخلاص القيمة هذا في اتجاه واحد، ولم تستفد منه سوى المنصات العالمية التي يمكنها تحصيل نقد من البيانات من خلال تحويلها إلى استخبارات رقمية وترجمتها إلى قوة مضافة وميزة تنافسية. وبالمقارنة، لبلدان نامية مثل ميانمار مستويات جاهزية متدنية من حيث تطوير المحتوى المحلي وضعف الأطر التنظيمية والمؤسسية. فأصحاب المؤسسات الصغيرة في البلدان النامية يفتقرون إلى القدرات والمهارات والوعي للاستفادة الكاملة من الفرص التي يمكن أن تتيحها المنصات العالمية. وقال إن أكبر خطر على الاقتصاد هو ما يتعلق بالسيطرة على البيانات على الصعيد الدولي والحقوق المتعلقة بها، واستئثار المنصات العالمية بقيمة البيانات التي تسمح بها تدفقات البيانات عبر الحدود. وأشار المتحاورون إلى أن ذلك ينطوي على مخاطر على الأمن الوطني والاقتصادي. ويمكن رؤية الفرص في الحاجة إلى بناء صناعات وقدرات رقمية محلية قوية. وتحتاج منصات المعاملات إلى أن تتحول لتصبح منصات للابتكار. ويمكن الكشف عن خيارات التوطين من خلال الابتكار الرقمي، أو من خلال إدخال فئة جديدة من المنتجات أو البحث عن أسواق ليست للمنصات العالمية الرغبة في خدمتها أو القدرة على ذلك. وأخيراً، شدد المحاور على استعجالية عكس مسار الوضع الراهن الذي تقوم البلدان النامية بموجبه بدور الجهات التي تقدم البيانات مجاناً بينما تجني المنصات العالمية الأرباح. وينبغي لحكومات البلدان النامية أن تركز على تطوير تنظيم المشاريع الرقمية وخلق المعارف، ومنح حوافز ضريبية لأصحاب المشاريع والمنصات الرقمية المحلية، وإسناد ملكية البيانات والتحكم فيها، ووضع أطر تنظيمية لتدفقات البيانات عبر الحدود، واستكشاف سبل فرض ضرائب على القيمة التي تنشأ في بلد ما.

20- وناقش المحاور الرابع البيانات والمنصات والدمج والإنترنت، مشيراً إلى أن محركات استخلاص القيمة في الاقتصاد الرقمي هي القدرة على جمع البيانات ومعالجتها؛ وانتشار عملاء البيانات، ومعظمهم في شكل منصات؛ والإنترنت، التي تسمح بحركة البيانات. وينمو عدد من المنصات باستمرار في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد. وتشمل فوائد المنصات اليسر والمرونة وشمولية الجميع وإمكانية الوصول، ومع ذلك هناك اعتماد كبير على عدد قليل من المنصات التي تسير نحو التحكم في حياة الناس بسبب التأثيرات غير المسبوقة للشبكات، والكميات الكبيرة لبيانات المستخدمين، وخفة حركة الأعمال التجارية، والحريات التنظيمية. وعلى الجانب التنظيمي، هناك حواجز أمام تمرير وتنفيذ لوائح خصوصية البيانات؛ ومن المجالات الهامة الأخرى المنافسة والضرائب والتجارة. وذكر المحاور أنه يتعين على المنصات الكبيرة أن تتكيف مع الاعتبارات الإقليمية، وليس العكس، وينبغي للاستثمار والابتكار

أن يتما داخل منطقة ما ومن أجلها. وفيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، من المهم تيسير الوصول إلى المستهلكين على الصعيدين الإقليمي والعالمي ودعم الأعمال التجارية، وتطوير الخدمات المجاورة، وتنمية قواعد العملاء. وأخيراً، على الرغم من عدم وجود حل بسيط، من المهم تجاوز المنصات إلى النظم الإيكولوجية، للأشخاص والمجتمعات المحلية، مع التركيز على شمول الجميع، كما أن ثمة حاجة إلى إجراءات حكومية تهدف إلى تنظيم النظم الإيكولوجية الرقمية.

21- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، كان ثمة تشديد واسع على أن المنصات الرقمية العالمية تتيح فرصاً ولكنها تطرح أيضاً تحديات كبيرة في البلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بشمولية الجميع. وشدد العديد من المندوبين والخبراء على أن المنصات العالمية لا تفيد الجميع، لأن لها مزايا نسبية قوية فيما يتعلق بالبيانات، كما أن النساء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يواجهن الحرمان على نحو خاص. وهناك حاجة في البلدان النامية إلى زيادة الوعي بكيفية استخدام البيانات. وفيما يتعلق باقتراح أحد المندوبين إرساء مرافق عامة للبيانات كنظام ممكن لإدارة البيانات، اعتبر المحاورون هذا الخيار معقداً للغاية واقترحوا التركيز بدلاً من ذلك على التعاونيات. وهناك آراء متباينة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالتدفق الحر للبيانات وتوطين البيانات؛ ويفضل بعض المندوبين والخبراء توطين البيانات للمساعدة على تطوير الاقتصادات الرقمية المحلية؛ وأشار بعض المندوبين والخبراء الآخرين إلى أن هناك فوائد أخرى في التدفقات الحرة للبيانات. بيد أنه تم التأكيد على أن النظام الحالي لا يعمل بشكل جيد وأن هناك حاجة إلى التنظيم بشكل سليم. وسلط أحد الخبراء الضوء على أنه من الهام أيضاً، إضافة إلى ضرورة معالجة أوجه عدم التماثل في توزيع المكاسب، النظر في استدامة المنافع على المدى الطويل.

4- دور السياسات الوطنية في استحداث مزيد من القيمة وتحصيلها

22- ضمّ المشاركون في المناقشة الرابعة التي ركّزت على السؤال التوجيهي الثالث لفريق الخبراء الحكومي الدولي – ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسات الوطنية لمساعدة البلدان على استحداث القيمة وتحصيل المزيد منها، بما في ذلك تجسير الفجوات الرقمية، وتعزيز تنظيم المشاريع الرقمية، وتسخير المنصات الرقمية المحلية؟ – أستاذاً وباحثاً في مركز التكنولوجيا والمجتمع، جامعة سان أندريس، الأرجنتين؛ ورئيس إدارة الرقمنة والصناعة 4-0، الوزارة الاتحادية للشؤون الاقتصادية والطاقة، ألمانيا؛ والمستشار الرقمي الوطني، إستونيا؛ والمدير التنفيذي لجوكولابز داكار (Jokkolabs).

23- ناقش المحاور الأول إدارة البيانات من أجل شمول الجميع والتنمية في الاقتصاد الرقمي. وهناك مستوى عال من عدم التماثل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في إدارة البيانات، حيث إن البلدان النامية مولدات للبيانات لكنها ليست من منتجي الحلول وتواجه مشاكل في القدرات. ففي أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، ما فتئت الرقمنة تتسارع منذ ما قبل الجائحة. وهناك حاجة إلى نهج شامل للإدارة المستدامة للبيانات، بما في ذلك أطر حماية البيانات، وأمن البيانات، وحوافز لحماية البيانات واستخدامها. وهذا أمر مهم من أجل تهيئة المجال لقيام نظام إيكولوجي رقمي أكثر إنصافاً وأسرع نمواً. وأخيراً، أشار المحاوز إلى أنه ينبغي للسياسات أن تدمج المنتجات المحلية في سلاسل القيمة الرقمية العالمية وأنه يمكن العثور على حلول أكثر أهمية عندما تكون البيانات مناسبة للسكان أو البيئة التي يتم التعامل معها، استناداً إلى الاحتياجات المحلية.

24- وعرض المحاور الثاني مبادرة 'غايا-إكس' (GAIA-X) التي اتبعت مبادئ السيادة وتقرير المصير الرقميين، والأصالة والثقة، وحماية البيانات الأوروبية، والتبدلية وقابلية التشغيل البيني، وملاءمة المستخدم، والانفتاح والشفافية، والوصول الحر إلى الأسواق، واستحداث القيمة في أوروبا. وكانت متطلبات المستخدم في صميم تطويرها. وتهدف المبادرة إلى مواءمة مختلف مقدمي الخدمات في نظام

إيكولوجي للهياكل الأساسية، على أساس قابلية النقل وقابلية التشغيل البيني والترابط البيني، مما يسهل ربط البيانات والخدمات وفقاً لرغبة المستخدمين. وتوجد الخدمات الموحدة لـ "غايا – إكس" في صميم البنية التحتية التقنية، حيث تركز على الآليات الموحدة للهوية والثقة، وخدمات البيانات السيادية، وفهرس موحد، وإطار للامتثال، وخدمات تقديم الشهادات والاعتماد. وعموماً، كان من المتوقع أن يوفر ذلك نظاماً إيكولوجيا من الخدمات والبيانات يتسم بالتجانس ويُيسر الاستخدام، بهدف إنشاء نظام يساعد على الابتكار ويتيح تكافؤ الفرص.

25- وقدم المحاور الثالث تفاصيل مبادرة تعاونية لإستونيا مع منظمة الصحة العالمية من أجل وضع منصة تكنولوجية عالمية للاعتراف المتبادل بشهادات التطعيم، وذلك إقراراً بأهمية إنعاش الاقتصاد، ولكن أيضاً بضرورة ضمان الثقة فيما يتعلق بالمسائل الصحية. ومن هنا الحاجة إلى هيكل ثقة عالمي. وأخيراً، سلط المحاور الضوء على أهمية معالجة مشاكل التشغيل البيني، وزيادة فهم التبويبات أو التصنيفات، ووجود الرغبة في التواصل والاتفاق على نقاط الثقة. وقد بدأت المبادرة في تحديد تنظيم خط أساس وتجريب مشروع عالمي للتشغيل المتبادل.

26- وناقش المحاور الرابع أهمية الحوار وفهم السياسات في المجال الرقمي في أفريقيا، وهو ما ينبغي أن يكون مؤثراً وفعالاً ومتكيفاً مع الاحتياجات المحلية. وقال إن سياسات الابتكار سياسات أساسية وينبغي أن تركز على استحداث القيمة الرقمية، وأن تمكن للشباب على وجه الخصوص. فالسياق الجديد للاقتصاد الرقمي يتطلب أساليب تفاعلية. فعلى سبيل المثال، أدى تنفيذ سياسة مسابقة للبرمجة الحاسوبية الجماعية (هاكاثون) في السنغال إلى زيادة أهمية الوصول إلى التكنولوجيا، وتطوير الهياكل الأساسية وتقاسمها، وتعظيم الموارد المحدودة من خلال الاستثمارات الاستراتيجية، وتحسين نوعية البحوث، واستخدام البيانات المفتوحة المصدر، وبناء المعرفة ومحو الأمية الرقمية. وأخيراً، ينبغي أن تدعم السياسات العامة أيضاً تنظيم المشاريع الرقمية المحلية وتيسره.

27- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، تقاسم العديد من المندوبين الخبرات الوطنية فيما يتعلق بالسياسات، وهو ما أبان عن تقدم لكنه سلطت الضوء على أنه لا يزال ينبغي القيام بالكثير لكي يساهم الاقتصاد الرقمي في التنمية الشاملة للجميع. وتشمل المجالات السياساتية ذات الأهمية تطوير الهياكل الأساسية، واللوجستيات ونظم الدفع، والوصول إلى التمويل والاستثمار، وسياسات نقل التكنولوجيا والسياسات الصناعية، وكذا السياسات المتعلقة بالمنافسة والضرائب والبيانات والمنصات والتجارة. وشدد عدة مندوبين على أهمية أن يكون لدى البلدان النامية حيز سياساتي ومرونة كافيين لتطبيق السياسات الوطنية. وأكد بعض المندوبين على الحاجة إلى حوار سياساتي إقليمي. وهناك تباينات في الآراء بشأن المسائل المتصلة بالتدفق الحر للبيانات وتوطين البيانات.

5- الدور الذي يمكن أن يلعبه صنع السياسات والتعاون الدوليان في تعزيز اقتصاد رقمي أكثر شمولاً للجميع

28- ضم المحاورون في المناقشة الخامسة، التي ركزت على السؤال التوجيهي الرابع لفريق الخبراء الحكومي الدولي – ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه صنع السياسات والتعاون الدوليان في تعزيز اقتصاد رقمي أكثر شمولاً للجميع؟ – المدير الإداري للاقتصاد الرقمي، مركز الابتكار في أسلوب الحكم الدولي؛ ومدير العلاقات الضريبية الدولية، وزارة الاقتصاد، الأرجنتين؛ وعضو لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية.

29- ناقش المحاور الأول كيف أن الاقتصاد الرقمي تعرّفه وتهيمن عليه حالياً ثلاثة مجالات بيانات منفصلة نسبياً، وهي الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مما يترك الكثيرين خارجه. ولذلك،

هناك حاجة إلى مزيد من التعاون الدولي والإدارة الرشيدة في الاقتصاد الرقمي لتقاسم فوائده وتقليل آثاره الضارة إلى أدنى حد. وسلط المحاور الضوء على ثلاث مسائل رئيسية من مسائل الإدارة الرقمية الدولية التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يعالجها. أولاً، عادة ما يجري صنع السياسات فيما يتعلق بقضايا الحوكمة المعقدة داخل هياكل رأسية، في حين تنشئ التكنولوجيا الرقمية قضايا أفقية تتطلب العمل بشكل يعبر الصوامع السياساتية. وثانياً، تؤدي المصالح المكتسبة على مستوى الشركات والمستويين الوطني والإقليمي إلى ديناميات داخلية- خارجية في تشكيل السياسات. وثالثاً، هناك حاجة إلى إجراء تقييم شامل لمخاطر نماذج الأعمال التجارية الرقمية وأوجه ضعفها ونتائجها، وهي التي اتسمت حتى الآن بعدم الاتساق. واقترح المحاور أنه يمكن تكريس منظمة عالمية جديدة، هي مجلس للاستقرار الرقمي، للإشراف على القضايا العالمية في الاقتصاد الرقمي. ويمكنها أن تكون منظمة متعددة أصحاب المصلحة، وأن تعطي دوراً صريحاً للبلدان النامية وأن تنتهج نهجاً مُصمماً خصيصاً في الحوكمة عن طريق تنسيق عملية وضع المعايير والأنظمة والسياسات على الصعيد العالمي على امتداد سلسلة قيمة البيانات، والتي يمكن تكييفها مع القيم والعادات المحلية.

30- وسلط المحاور الثاني الضوء على الحاجة إلى التعاون الدولي في فرض ضرائب على الاقتصاد الرقمي من أجل دعم تعبئة الموارد المحلية والمساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشكل الرقمنة تحدياً للقواعد الضريبية القائمة لأن المشاركين في السوق لم يعودوا ملزمين بالوجود المادي في البلدان للعمل وكسب الأرباح، كما أن بعض المؤسسات المتعددة الجنسيات لا تدفع ضرائب في المواقع التي تستحدث فيها القيمة. وشدد المحاور على أنه ينبغي لذلك تنقيح النموذج القائم المتمثل في فرض ضرائب على الوجود المادي؛ وهناك مبادرتان في هذا الصدد هما الإطار الشامل للجميع في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وعمل لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية. يقترح الأول تحديد نوع جديد من الوجود الاقتصادي بدلاً من الوجود المادي لأغراض الضرائب، وكذا مواءمة النظم الضريبية من أجل ضمان حد أدنى من الضرائب الذي يحق لولاية أن تفرضها. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا تزال المبادرة متأخرة عن موعدها، والأهم من ذلك أن البلدان النامية ليست بارزة في المفاوضات. وقد اقترحت لجنة الأمم المتحدة بنداً ضريبياً نموذجياً، يمكن فيه لولاية على سوق أن تفرض مستوى محدوداً من الضرائب في ولاية أخرى إذا كانت الإيرادات الخاضعة للضريبة مستمدة من الولاية السابقة. وشدد المحاور على أن من شأن هذا النهج أن يكون أكثر فائدة للبلدان النامية لأن من شأنه أن يوسع نطاق حقوقها لتشمل تحصيل الضرائب، وأن من شأنه أن يكون قاعدة بسيطة نسبياً لن تتطلب قدرات إضافية لتنفيذها.

31- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أبرز العديد من المندوبين الحاجة إلى بيئة عالمية تمكينية لمعالجة أوجه عدم التماثل في الاقتصاد الرقمي، مع وضع تشريعات ومبادرات مناسبة لسد الفجوات الرقمية وضمان التوزيع العادل للمكاسب. وأكد عدة مندوبين أن الأمم المتحدة هي أكثر الهيئات شرعية وشمولاً لمناقشات بشأن فرض ضرائب على الاقتصاد الرقمي بسبب عضويتها الواسعة. وهناك آراء متضاربة فيما يتعلق بوقف منظمة التجارة العالمية العمل بالرسوم الجمركية على عمليات الإرسال الإلكتروني؛ وأكد بعض المندوبين أن الرسوم الجمركية تشكل مصدراً هاماً من مصادر الإيرادات لدعم التنمية الاقتصادية، ولا سيما في سياق الجائحة، وأن هناك خسائر كبيرة في الإيرادات مرتبطة بوقف تحصيلها؛ وسلط بعض المندوبين الضوء على مزايا تمديد وقف العمل ودعم وضع قواعد للتجارة الدولية تضم أحكاماً سليمة بشأن التجارة الرقمية. وشدد بعض المندوبين والخبراء على ضرورة أن تركز البلدان النامية أولاً على بناء القدرات اللازمة لتطوير الاقتصادات الرقمية المحلية والأنظمة والمؤسسات ذات الصلة، قبل الانتقال إلى التنظيم على المستوى الدولي.

32- وطوال مناقشات المائدة المستديرة، رحب العديد من المندوبين باختيار الموضوع باعتباره مناسب التوقيت وملائماً جداً، ولا سيما في سياق الجائحة، وشددوا على أهمية النقاش بشأن السياسات الدولية، بما في ذلك في دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي، بشأن الآثار الإنمائية للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، بما أن الرقمنة ظاهرة عالمية. وأعرب العديد من المندوبين عن تأييدهم لمواصلة الأونكتاد العمل، في إطار ركائزه المتعلقة بالبحث والتحليل وبناء توافق الآراء والمساعدة التقنية، بشأن مختلف مجالات السياسة العامة التي نوقشت، بما في ذلك الجاهزية للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ والآثار على المؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والسياسات الصناعية والسياسات المتعلقة بالمنافسة والضرائب والبيانات. وشدد العديد من المندوبين على أهمية سياسات التعاون الدولي، وشدد العديد من المندوبين والخبراء على ضرورة زيادة الدعم الدولي للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، من أجل تحسين جاهزيتها للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وأخيراً، شدد العديد من المندوبين على دور فريق الخبراء الحكومي الدولي بوصفه منتدى لتبادل أفضل الممارسات الدولية في هذا السياق.

جيم- الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

(البند 4 من جدول الأعمال)

33- عرض رئيس الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي تقرير الاجتماع الأول (TD/B/EDE/4/3). وتناول الاجتماع تنقيح دليل الأونكتاد لإنتاج إحصاءات حول اقتصاد المعلومات وقياس التجارة الإلكترونية المحلية والعابرة للحدود. وأشار الفريق العامل إلى أن الدليل ينبغي أن يعكس التغيرات التي طرأت على مشهد الاقتصاد الرقمي خلال العقد الماضي، ويشمل التجارة الإلكترونية والتجارة في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيكون الدليل المنقح، الذي ينشر بحلول نهاية عام 2020، حجر الزاوية في بناء القدرات لمساعدة البلدان النامية على إنتاج إحصاءات عن الاقتصاد الرقمي. ولاحظ الفريق العامل أيضاً أن هناك حاجة إلى زيادة أنشطة بناء القدرات وإذكاء الوعي، وإيلاء اهتمام واسع النطاق للدليل في أوساط المؤسسات المعنية في الدول الأعضاء؛ ويمكن للدليل أن يساعد، بمنهجية محسنة ومواءمة، في زيادة توافر إحصاءات الاقتصاد الرقمي وجودتها وقابليتها للمقارنة على الصعيد الدولي. وإضافة إلى ذلك، استعرض الفريق العامل الجهود القائمة لقياس التجارة الإلكترونية العابرة للحدود، وأشار إلى القيود التي تحد من تقديم الدراسات الاستقصائية صورة كاملة عن مشهد التجارة الإلكترونية. وأشار رئيس الفريق العامل إلى أن جائحة كوفيد-19 سرَّعت نمو الأنشطة الإلكترونية في العديد من البلدان، وأصبحت الحاجة إلى إحصاءات الاقتصاد الرقمي أكثر إلحاحاً. وفي الوقت نفسه، أدت الجائحة إلى قيود خطيرة على جمع المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان النامية للبيانات. وناقش الفريق العامل الحلول الممكنة، بما في ذلك تعزيز التعاون الثنائي والدولي، وكذا التعاون داخل البلدان فيما بين أصحاب المصلحة في الاقتصاد الرقمي ومكاتب الإحصاءات الوطنية. واقترح الفريق العامل أن تساعد الأمانة في زيادة عدد الممثلين في الفريق العامل من جميع المناطق، ولا سيما من المكاتب الإحصائية الوطنية، وفي إذكاء وعي الفريق العامل أثناء اجتماعات الإحصائيين الإقليمية والدولية. وأخيراً، اقترح الفريق العامل أن ينظر فريق الخبراء الحكومي الدولي في الاستنتاجات التالية: الترحيب بـ "دليل إنتاج إحصاءات الاقتصاد الرقمي" للأونكتاد والتوصية بأن تنظر البلدان في استخدام الدليل الجديد في إنتاج الإحصاءات الرسمية عن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ وتشجيع شركاء التنمية على تقديم التمويل لإعداد ما يلزم من تدريب وتقديم غير ذلك من المساعدة التقنية استناداً إلى الدليل الجديد؛ والطلب إلى الفريق العامل أن يواصل تعاونه مع المنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك

الشـــراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات لأغراض التنمية، لاســـتفادة كل طرف من أعمال الآخر وتوخي الاستخدام الأفضل للموارد المخصصة للبحث والتطوير المنهجي وأنشطة بناء القدرات؛ والطلب إلى الأونكتاد أن يستكشف إنشاء منتدى إلكتروني لمواصلة المناقشات غير الرسمية للفريق العامل في فترة ما بين الاجتماعات الســـنوية، رهناً بتوافر الموارد؛ والطلب إلى الفريق العامل أن يتناول المواضـــيع الثلاثة التالية في الاجتماع المقبل: التقدم المحرز في أعمال قياس التجارة الإلكترونية والاقتصـــاد الرقمي التي تقوم بها المنظمات الدولية المعنية؛ والخطوات المقبلة في تنفيذ دليل الأونكتاد المنقح لإنتاج الإحصاءات حول اقتصاد المعلومات؛ واستخدام مصادر البيانات غير الاستقصائية لتكملة القياس التقليدي للتجارة الإلكترونية والاقتصـــاد الرقمي. وأشـــار رئيس الفريق العامل إلى أن مناقشة كل موضوع ينبغي أن تنظر أيضاً في أثر الجائحة.

34- ورحب الخبراء بعمل الأونكتاد والفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصـــاد الرقمي، واتفقوا على المواضيع الثلاثة المقترحة لاجتماعه الثاني (انظر الفصل الأول). وخلال المناقشة التي تلت ذلك، ســـلط المندوبون والخبراء الضـــوء على أهمية توافر إحصـــاءات ذات صـــلة لواضـــعي السياسات لكي يتمكنوا من اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بالاقتصاد الرقمي والتفاوض على الصعيد الدولي. وأخيراً، شدد العديد من المندوبين على أهمية إمكانية المقارنة على الصعيد الدولي.

ثالثاً- مسائل تنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

35- قرر فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصـــاد الرقمي أن ينتخب أعضاء مكتبه، باتباع إجراء عدم الاعتراض وفقاً لأحكام مقرر الجمعية العامة 544/74 المؤرخ 27 آذار/مارس 2020. ونظراً لعدم ورود أي اعتراضـــات بحلول 9 تشـــرين الأول/أكتوبر 2020، انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي السيد ألفريدو سويسكم (بنما) رئيساً له والسيدة هيلدا علي راشد الهنائي (عمان) نائبة للرئيس - مقررة.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

36- قرر فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصـــاد الرقمي أن يعتمد، باتباع إجراء عدم الاعتراض وفقاً لأحكام مقرر الجمعية العامة 74/544 المؤرخ 27 آذار/مارس 2020، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/EDE/4/1). ونظراً لعدم ورود أي اعتراض بحلول يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر 2020، فإن جدول الأعمال كالآتي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- المنصات الرقمية واستحداث القيمة في البلدان النامية: الآثار المترتبة على السياسات الوطنية والدولية.

4- الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

5- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

6- اعتماد تقرير الدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

جيم- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

(البند 5 من جدول الأعمال)

37- قرّر فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020، إحالة اتخاذ قرار بشأن هذا البند من جدول الأعمال إلى مجلس التجارة والتنمية (انظر المرفق الأول).

دال- اعتماد تقرير الدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

(البند 6 من جدول الأعمال)

38- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي، في جلسته العامة الاختتامية أيضاً، أن تعد نائبة الرئيس - المقررة، تحت إشراف الرئيس، الصيغة النهائية للتقرير المتعلق بدورته الرابعة بعد اختتام الاجتماع.

المرفق الأول

تجميع المواضيع المقترحة والأسئلة التوجيهية للدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

يرد في الجدول تجميع للمواضيع المقترحة الواردة من الدول الأعضاء بشأن جدول الأعمال والأسئلة التوجيهية، ستعرض على المجلس لكي ينظر فيها.

الموضوع المقترح	*الأسئلة التوجيهية المقترحة*	*مقترح من*
إعادة البناء بشكل أفضل في اقتصاد تتزايد رقمته: الآثار المترتبة على التنمية المستدامة	ما هو دور الرقمنة خلال جائحة مرض الفيروس التاجي وأثناء الانتعاش في البلدان التي تختلف مستويات تنميتها؟ ما هي التحديات التي واجهها تسخير الحلول الرقمية لمواجهة الجائحة؟ ما هي الدروس التي يتعين استخلاصها من الاستجابات السياساتية؟ عند المضي قدماً، ما هو دور التعاون الدولي؟	الأمانة العامة
تدفقات البيانات عبر الحدود: الآثار السياساتية المترتبة على التجارة والتنمية المستدامة	ما هي القضايا الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية فيما يتعلق بتدفقات البيانات عبر الحدود؟ ما هي السياسات التي يمكن للبلدان تطبيقها على الصعيد الوطني فيما يتعلق بتدفقات البيانات عبر الحدود وما هي مزاياها وعيوبها؟ ما هي الخيارات المتاحة لتنظيم تدفقات البيانات عبر الحدود على الصعيدين الإقليمي والدولي؟	الأمانة العامة
	ما هي الخيارات المتاحة للبلدان النامية لتنظيم تدفقات البيانات عبر الحدود، حتى يتسنى تفويت المكاسب المتأتية من إضافة القيمة في الاقتصاد الرقمي إلى هذه البلدان؟	الهند
البيانات المفتوحة المصدر: الفرص والتحديات التي تواجه التجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي	ما هي الفرص المتاحة للنهوض بالتداول الرقمي من خلال البيانات المفتوحة المصدر؟ ما هي التدابير التي اتخذتها البلدان من أجل إتاحة البيانات الحكومية وإمكانية الوصول إليها وإعادة استخدامها؟ ما هي فرص وتحديات التحرك نحو وضع استراتيجيات بيانات مفتوحة المصدر على نطاق الحكومة؟ كيف يمكن موازنة فتح مصادر البيانات مع حماية البيانات والخصوصية عند تنفيذ سياسات ومبادرات البيانات المفتوحة المصدر؟ كيف يمكن للبلدان أن تتعاون في توسيع نطاق الوصول إلى البيانات الحكومية واستخدامها؟ وما هي المبادرات الدولية التي يمكن أن تدعم هذه العملية؟	إستونيا
أثر السياسات الاحتكارية لمنصات التجارة الإلكترونية الكبيرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم		الهند
الضرائب في المجال الرقمي: ضرورة الانتقال إلى مفهوم الوجود الاقتصادي كأساس لفرض الضرائب مقابل المفاهيم التقليدية للوجود المادي أو التجاري		الهند

الموضوع المقترح	*الأسئلة التوجيهية المقترحة*	*مقترح من*
اشتراط قوانين للحد من التركيز والممارسات المخلة بالمنافسة في التجارة الرقمية		الهند
مجموعة أدوات سياسات التجارة الرقمية من أجل التنمية	ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه عمليات نقل التكنولوجيا الرقمية بتمكين ودعم نمو وتنمية المؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأصحاب المشاريع المحليين في بناء القدرات الرقمية المحلية والقدرة التنافسية الرقمية؟ ما الذي ستترتب على مثل هذه الترتيبات أو الاتفاقات المتعلقة بنقل التكنولوجيا الرقمية؟ ما هي السياسات التي ينبغي أن تعتمدها الحكومات لتشجيع نقل التكنولوجيا الرقمية؟ ما هو نوع السياسات المفتوحة المصدر المطلوبة لتحقيق أهداف مثل التنمية الاقتصادية والأمن ومنع الممارسات المخلة بالمنافسة وتشجيع الابتكار المحلي؟ ما هي أوجه عدم التماثل القائمة في تدفقات البيانات وما هي الأدوات السياساتية التي ينبغي للحكومات أن تعتمدها للحد من تنامي الفجوة الرقمية والمتصلة بالبيانات؟	جنوب أفريقيا

المرفق الثاني

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء التالية في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي
أذربيجان
الأرجنتين
إسبانيا
أستراليا
إستونيا
أفغانستان
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
أوروغواي
إيران (جمهورية – الإسلامية)
إيطاليا
باراغواي
باكستان
البحرين
بربادوس
البرتغال
بلجيكا
بنما
بوركينا فاسو
بوروندي
بولندا
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكيا
توغو
الجبل الأسود
الجزائر
جزر البهاما
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جنوب أفريقيا
جيبوتي
دولة فلسطين
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
السلفادور
السودان
السويد
سويسرا
سيراليون
سيشيل
الصين
العراق
عمان
غابون
غواتيمالا
غينيا
فانواتو
فرنسا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
فنلندا
قطر

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/EDE/4/INF.1.

كازاخستان	المغرب
الكاميرون	المكسيك
الكرسي الرسولي	ملاوي
كندا	المملكة العربية السعودية
كوت ديفوار	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
كوستاريكا	منغوليا
الكونغو	موريشيوس
الكويت	ميانمار
كينيا	النمسا
لاتفيا	نيبال
ليتوانيا	النيجر
ليسوتو	الهند
مالطة	هنغاريا
مالي	هولندا
مدغشقر	اليابان
مصر	

2- وكانت مُمثَّلة في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية:

الكومنولث
مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الاتحاد الأوروبي
مركز الجنوب

3- وكانت مُمثَّلة في الدورة أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية:

مركز التجارة الدولية
مكتب الأمم المتحدة في جنيف

4- وكانت مُمثلةً في الدورة الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية:

منظمة العمل الدولية
الاتحاد الدولي للاتصالات
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
الاتحاد البريدي العالمي
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
منظمة التجارة العالمية

5- وكانت مُمثلة في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية:

الفئة العامة

الجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين
المنظمة الدولية للمستهلكين
رابطة المحامين الدولية

غرفة التجارة الدولية
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
مرصد أقل البلدان نمواً
المنظمة الكاميرونية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي
جمعية المواطن
الهيئة الدولية للخدمات العامة
اتحاد المصارف العربية
منظمة القرية السويسرية

الفئة الخاصة

المعهد الدولي للمحيط